



..ومركبة مطلوبة أخرى كشفتها الحملة



مركبة مطلوبة تم العثور عليها في الجهراء خلال الحملة

## أمن الجهراء: حملة اليوم الرابع تحصد مستهترين ومطلوبين



ترحيل المخالفين والمطلوبين إلى مديرية الأمن لاستكمال الإجراءات

**هاني الظفيري - عبدالعزيز نرحان**

اليوم الرابع على التوالي يشن رجال أمن محافظة الجهراء حملة أمنية مفاجئة على عدد من مواقع المنطقة، وذلك بإشراف من العقيد صلاح الدعاس والعقيد فلاح محسن والمقدم فالح دوغان والمقدم مطر سبيل، وبحسب مصدر أمني فإن فرقة مخفر القبروان قامت بعمل نقطة تفتيش على مدخل القبروان ضمن الحملة بقيادة الملازم أول نواف فلاح، والعريف احمد سهيل، ووكيل عريف يوسف جهيم، وأسفرت عن ضبط شخصين بلا إثباتات وتحرير مخالفة مرورية واحدة، أما رجال مخفر الصليبية وبقيادة الملازم محمد الجباري فقد أسفرت عن ضبط شخص مطلوب جنائيا للسجن 3 سنوات، وتم نقله إلى إدارة التنفيذ المدني، أما دوريات الإسناد التابعة لأمن الجهراء فقد قامت بعمل جولات أمنية ونقاط تفتيش بقيادة النقيب مبارك الحجرف وأسفرت عن تحرير 10 مخالفات مرورية لأصحاب مركبات في مواقع المعاقين وحجز 17 مركبة مرورية بعدة مخالفات أبرزها الإستهتار والرعونة وقطع الإشارة والأمن والمتأنسة، وكذلك ضبط 3 مركبات مطلوبة، وأكثر من 25 شخصا من دون إثباتات وضبط وإحضار، وبأكثر من 4 أشخاص صادر بحقهم جائلين.

## .. وحملة 4 ساعات في العاصمة تكشف مطلوبين و3 تشاجروا في شرق



الحملة استمرت 4 ساعات



مخالفة سيارة في موقف المعاقين

قام رجال الأمن بعمل نقطة أمنية في منطقة بنيد القار وكذلك في منطقة النزهة وتم سن خلالها تحرير 48 مخالفات مرورية. وعلى صعيد متصل، قام قائد منطقة الوسطي بالإبابة المقدم فهد الحميدي بإحالة شاب من فئة البدون إلى الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بعد أن تم ضبطه خلال الحملة في مدينه جابر الاحمد وتبين بعد إيقافه انه مطلوب وصادر بحقه حبس 3 سنوات، وتم رفع تقرير بالواقعة.



تحرير مخالفات خلال الحملة في العاصمة

بالإضافة إلى إحالة مركبة مطلوبة بقضية سرقة إلى شرق بسبب مشاجرة، كما



المركبة المطلوبة في قضية سرقة

وعبدالعزيز العسلاوي وأسفرت الحملة عن إحالة 3 أشخاص إلى التنفيذ المدني

## .. وحملة الأحمدي تستهدف فوضى «الباقيات» و«البانشيات»



مداومة موقع لتأجير البانشيات في بير الجليعة وحجز عدد منها

الذي يستوجب وضع حد لمثل هذه الفوضى من قبل أصحابها. ومن ثم، انطلقت الحملة بناء على تعليمات من الوكيل المساعد لقطاع الأمن العام للسواء عبدالفتاح العلي ويتوجبه مباشرة من مدير أمن الأحمدى العميد علي المري، بقيادة قائد منطقة ميناء عبدالله بالوكاله المقدم علي

السنة وعطلة نهاية الأسبوع، إلا أن ما أثار قلقهم ودفعهم إلى تقديم شكواهم، تأجيرها بشكل عشوائي وعدم التأكد من قدرة مستأجرها على قيادتها بحرفية. ووفق ما ورد في الشكاوى فإن هذا السلوك أدى في نهاية المطاف إلى إصابات عدة لحقت بقائديها وأزعجت الموجودين في المخيمات الأمر

الدرجات من إزعاج لمرتادي البر ومنطقة الجليعة وبشكل يهدد حياة مرتادي البر قبل أن يهدد قادة تلك المركبات. وتضمنت الشكاوى معلومات تفيد بأن أصحاب هذه «باقيات» وال «بانشيات» عمدوا إلى تأجيرها لسدى للمراهقين والأطفال خلال عطلة رأس



نقل الباقيات المخالفة إلى كراج الحجز

أسفرت حملة شنّها رجال أمن محافظة الأحمدى عن ضبط عدد من ال «باقيات» وال «بانشيات» المخالفة في بير الجليعة، وكانت الحملة انطلقت بناء على شكاوى عدة وردت إلى إدارة العمليات بوزارة الداخلية بتسبب بعض قائدي تلك

أسفرت حملة شنّها رجال أمن محافظة الأحمدى عن ضبط عدد من ال «باقيات» وال «بانشيات» المخالفة في بير الجليعة، وكانت الحملة انطلقت بناء على شكاوى عدة وردت إلى إدارة العمليات بوزارة الداخلية بتسبب بعض قائدي تلك

السوايف الأمنية  
alsraaaa@gmail.com  
لواء شرطة متقاعد  
حمد السريع

ارتفاع الأسعار

الحكومة وفي خطوة غير مدروسة قررت زيادة أسعار المشتقات النفطية وبدأت في الديزل. حكومتنا الرشيدة ولأنها لا تملك قوانين رادعة ضد لصوص الديزل، او هي لا تريد، فإنها ارتأت زيادة الأسعار كي تكبح سرقة الديزل، كما ترى هي.

عملنا سنوات عديدة في جهاز المباحث، وكنا نرى بأم أعيننا الصهاريح التي تحمل الديزل المسروق وعندما نستوقفها ونحجز السيارات وقائديها فإننا لا نجد نصا قانونيا يعاقب على تلك الجريمة، وأقصى ما كنا نحصل عليه هو وعد من البلدية بمخالفة السيارة الناقلة للديزل، اذا ما أتلقت الأرض.

حكومتنا الرشيدة، كما اشرفنا قررت زيادة اسعار الديزل منعا من سرقتها، وأعلنت ان الزيادة سيبدأ تطبيقها في بداية العام الحالي 2015، مع الإشارة الى أنها لن تزيد اسعار تلك المحروقات على بعض القطاعات حتى لا تؤثر على المواطن.

بعض التجار للأسف سال لعابهم وهم يسمعون عن هذا القرار الذي لا يعينهم في أمر، لأن الزيادة لا تمس قطاعات تؤثر في رفع الأسعار على المواطن، فأصدروا تعليماتهم بزيادة الأسعار، وتم ابلاغ عملائهم بهذه الزيادة. أغلب المصانع زادت أسعار منتجاتها، وأبلغت عملاءها بأنها لن تتبع الا بالأسعار الجديدة، رغم ان الدولة لم تنفذ حتى الآن قرار زيادة الأسعار ولم تطبقه عليهم.

وزير التجارة اصبح في وضع حرج، فيما ان يطبق القانون وقرارات الدولة في حماية المستهلك او ان يتغاضى عن تطبيق القانون إرضاء للبعض من الجشعين.

صدمة المواطنين الذين بدأوا بالبناء امام جشع بعض التجار جعلت أغلبهم يتوقفون عن البناء بانتظار ما ستفعله الحكومة التي ورطت نفسها ورطت المواطنين معها في قرار غير مدروس.

## «الاستئناف» تؤجل قاتل زميله بمخفر القادسية لجلسة 15 فبراير

**مؤمن المصري**

قررت الدائرة الجزائية الرابعة بمحكمة الاستئناف أمس برئاسة المستشار أنور العنزي وأمانة سر محمد بوعباس تأجيل نظر قضية ضابط مخفر القادسية المتهم بقتل زميله لجلسة 15 فبراير المقبل لوصول تقرير الطب النفسي الخاص بالمتهم.

كانت النيابة العامة قد أسندت للمتهم أنه بتاريخ 2012/9/11: 1 - قتل الجنسي عليه (س.ع.ح): عمدا مع سبق الإصرار بان بيت النية وعقد العزم على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا (مسدسا) وذخيرة، وما أن ظفر به حتى عاجله بإطلاق عيار ناري في رأسه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.

2- بصفته موظفا عاما (ملازم شرطة بمخفر القادسية) استولى بغير حق على السلاح الناري المذكور و6 طلقات مما تستعمل فيه والمملوكة لجهة عمله.

3 - أحرز سلاحا ناريا (مسدسا) موضوع التهمة السابقة بغير ترخيص من الجهة المختصة.

4 - أحرز ذخائر (ست طلقات) مما تستعمل في السلاح الناري المذكور دون أن يكون مرخصا له بحمله.

5 - استعمل سلاحا ناريا وذخيرة في المناطق السكنية والتجمعات. كانت الدائرة الجزائية السادسة بالمحكمة الكلية قد قضت في 2013/5/23 بإعدام المتهم وأمرت بإحالة أوراق الدعوى إلى محكمة الاستئناف العليا خلال شهر من تاريخ صدور الحكم.



## .. وتأجيل دعوى عبدالله عطالله لإحضاره من السجن المركزي

**مؤمن المصري**

أجلت الدائرة الجزائية الأولى بالمحكمة الكلية أمس برئاسة المستشار محمد غازي المطيري وأمانة سر هشام سماحة نظر قضية أمن الدولة رقم 2014/1 المرفوعة ضد عبدالله عطالله (من غير محددى الجنسية) المتهم فيها بالمساس بالذات الأميرية لجلسة 11 يناير الجاري لإحضار المتهم من السجن المركزي.

كانت النيابة العامة قد أسندت للمتهم عددا من التهم، منها انه تعدى وآخرون مجهولون على موظفين عموميين «أعضاء قوة الشرطة» المكلفين بحفظ الأمن العام والنظام بقصد مقاومتهم وتعطيل مهام وظائفهم بالقوة والعنف أثناء وبسبب تأديتهم لأعمال وظيفتهم في فض تجمعهم في مكان عام.

واستترك وآخرون مجهولون في تجمعهم في مكان عام مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه ارتكاب جرائم والأخلال بالأمن العام ويقوا منجمهين بعد صدور أمر رجال الشرطة العامة بالانصراف وفض التجمع حال كونه حاز أدوات صلبة «حجارة».

وقام موظفين عموميين «أعضاء من قوة الشرطة» بالقوة والعنف أثناء تأدية وظيفتهم بضبطه بأن اصطدم بسيارته بسيارة الشرطة قاصدا الفرار، واتلف عمدا وبقصد الإساءة عددا من السيارات المملوكة لوزارة الداخلية وضباط مباحث أمن الدولة وترتب على ذلك الفعل أضرار بلغت قيمتها أكثر من سبعة وثلاثين ألف دينار، وتعمد بالاشتراك مع آخرين مجهولين تعطيل وإعاقة حركة المرور في الطريق العام.